د. العيبان أمام «حقوق الإنسان» العالمي:

المجلس يحتاج إلى مراجعة فاعليته في التصدي للانتهاكات المروعة

قال معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان؛ في كلمة المملكة العربية السعودية أثناء افتتاح أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان الجزء الرفيع المستوى في جنيف أخيراً، إن العالم في العام الماضي كان يتحدث عما يقارب ٦٠ ألف قتيل في سورية، «أما اليوم وبعد مرور ثلاثة أعوام من بدء الثورة السورية، فعدد القتلى يزيد على ١٤٠ ألف سوري، وتشريد ما يزيد على مليوني لاجئ ونصف المليون في الخارج، وسبعة ملايين نازح في الداخل، وتعذيب ١١ ألف من المعتقلين في سجون النظام.

وكل ذلك بسبب تعنت النظام الدموي في سورية، واستمراره في تقتيل الشعب السوري الشقيق بأشد الأسلحة فتكاً، لا سيما الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً، وإلقاء البراميل المتفجرة على السكان المدنيين بما فيهم الأطفال وكبار السن حتى أصبحنا أمام مشهد مروِّع تجلت فيه كل انتهاكات حقوق الإنسان التي عرفتها البشرية.

المملكة تجدد بإحالة مرتكبي جرائم سورية إلى العدالة الدولية

وأكد معاليه أن حكومة المملكة العربية السعودية تجدد مطالبتها بالتنفيذ الفوري والعاجل لقرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وإحالة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سورية إلى العدالة الدولية، وسحب كل المقاتلين الأجانب من سورية بما فيهم ميليشيات حزب الله والحرس الثوري الإيراني وفيلق أبي الفضل العباس.

وحمّل العيبان المجتمع الدولي المسؤولية الجماعية إزاء التدهور السريع والخطير للوضع الانساني في سورية، إذ يقع على عاتقه اتخاذ كافة «التدابير اللازمة» لضمان إدخال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان، وتقديم كل ما من شأنه رفع معاناة الشعب السوري.

وقال: إنه استمراراً لما تبذله حكومة المملكة من جهود بهدف إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق وتضامناً معه؛ فقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإقامة يوم للتضامن مع الأطفال السوريين، يهدف إلى تسليط الضوء على معاناتهم وتقديم العون والمساندة لتغطية حاجات مئات الآلاف من الأطفال السوريين الذين يعيشون في ظروف مأساوية صعبة.

ولفت العيبان إلى أن الأحداث الجسيمة التي استجدت في مناطق مختلفة من العالم؛ ينبغي ألا تنسينا قضية الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود، وما يتعرض له من أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان بسبب عدم تحقيق أي نتائج ملموسة في عملية السلام واستمرار إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع، خاصة من خلال مواصلة الاستيطان، والاعتقالات التعسفية، وحرمان الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من أبسط حقوقه الأساسية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهو ما يحتم علينا التذكير دائماً بتاريخ هذه الكارثة الإنسانية وواقعها، والعمل الجاد لتنفيذ المقررات الدولية وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، مطالباً بالتزام إسرائيل - بوصفها سلطة احتلال - تمكين المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الدخول إلى تلك الأراضي التي تقع في مناط ولايته القُطْرية.

تعزيز القيم المشتركة بعيداً عن التسييس

وشدد العيبان على دور مجلس حقوق الإنسان حول تعزيز القيم المشتركة بعيداً عن التسييس وقال: «يؤكد وفد المملكة على ضرورة قيام مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته وواجباته، وأن تنصب جهوده في المرحلة القادمة نحو بناء القيم والمفاهيم المشتركة للثقافات والحضارات، والتأكيد على مبدأ التنوع الثقافي واستثمار القيم الإنسانية المشتركة في سبيل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع تجنب التسييس، والابتعاد عن الأحادية الثقافية، خاصة تجاه فرض مفاهيم وقيم جديدة غير متفق عليها دولياً».

ونوه بأن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات؛ تُمثل سَبْقاً تاريخياً لإشاعة التسامح والتعايش السلمي وترسيخ الاعتدال في مواجهة دعاوى الكراهية والتعصب، وجعل الاختلافات بين أتباع الأديان والثقافات أساساً للتفاهم لا التصادم، وقد تُوجت هذه المبادرة بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والحضارات في فيينا في نوفمبر ٢٠١٢م.

وقدم العيبان شكره إلى «الدول الشقيقة والصديقة، التي دعمت إعادة

ترشيح المملكة العربية السعودية لعضوية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن حكومة المملكة تؤكد مُضيها قُدماً نحو تحقيق تعهداتها الطوعية التي أبدتها عند ترشحها والتزاماتها تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم آلياتها وفي مقدمتها مجلسكم الموقر لتحقيق المقاصد التي أنشئ من أجلها».

وحول ما تشهده المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين أشار معاليه إلى أن المملكة حرصت على إرساء نظام عدالة منصف وفعَّال، يرتكز على أسس راسخة مستمدة من الشريعة الإسلامية، إيماناً منها بأن إعمال مبدأ سيادة القانون ضروري لصون الأمن والسلم وتحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وأوضح معاليه أن صدور أنظمة جديدة للإجراءات الجزائية، والمرافعات الشرعية، والمرافعات أمام ديوان المظالم يعد خطوة من خطوات مسيرة تطوير النظام العدلي في المملكة، بما يعزز حقوق الإنسان ويحميها.

وبين معاليه أنه تعزيزاً لحق الإنسان في التنمية؛ فقد عملت المملكة على تسخير مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية ويشجع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد المزيد من فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث استأثرت قطاعات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق التنمية المتخصصة) بالنسبة الأكبر من ميزانية الدولة للعام ٢٠١٤م.

دعم اقتصادات كثير من البلدان

ولفت معاليه إلى أنه على المستوى الدولي، فإن حكومة المملكة دعمت اقتصادات كثير من البلدان استشعاراً منها بمسؤوليتها نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مُراعياً لحقوق الإنسان، من خلال توفير القروض الميسرة والتبرعات السخية للدول المحتاجة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل كثيرة للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات، مما يشكل رافداً من روافد الدعم الاقتصادي لبلدانهم ورفع مستوى معيشتهم.

وأشار إلى أن حكومة المملكة تبنت المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات التنظيمية لضمان حقوق العمال الوافدين، حيث صدرت لائحة «العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم» التي حددت حقوق والتزامات العامل وصاحب العمل.

كما أقرت برنامجاً لحماية الأجور يهدف إلى ضمان إعطاء الحقوق المالية للعمالة الوافدة في أوقاتها المحددة، وإنشاء مركز وطني موحد لتلقي الشكاوى وباللغات الرئيسة لبلدان العمال الوافدين في المملكة.

وأضاف: «تؤكد حكومة بلادي مجدداً على حماية حقوق العمال الوافدين وأسرهم في المملكة والذين يتجاوز عددهم تسعة ملايين عامل قاموا بتحويل ما يزيد على أكثر من تسعة وثلاثين وخمسمائة مليار دولار أمريكي لبلدانهم في العام ٢٠١٣م بزيادة قدرها ١٨٪ عن العام الذي سبقه، وهو ما أسهم في تعزيز مسيرة التنمية في بلدانهم».

المملكة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان عالمياً

وأكد العيبان التزام المملكة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتعاون مع آليات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضوء مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها، حيث تم تنفيذ أولى الخطوات لهذا التعاون، وأقيم مؤخراً برنامج تدريبي حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، استفاد منه عدد كبير من ممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني رجالاً ونساءً، وسيتم في الفترة المقبلة إقامة المزيد من البرامج المتخصصة التي تهدف إلى تنمية الوعي بحقوق الإنسان، وتطوير القدرات الوطنية العاملة في هذا المجال.

المملكة تقدم مليون دولار للمفوضية السامية

قدمت المملكة العربية السعودية دعماً مالياً قدره مليون دولار للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، استمراراً لدعم المملكة الطوعي لآليات الأمم المتحدة.

جاء ذلك خلال لقاء جمع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في جلسات مجلس حقوق الإنسان المنعقدة حالياً في جنيف بالمفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة/ نافانيثم بيلاي، حيث عبر لها عن دعم المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مؤكداً جهودها الحثيثة في رفع المعاناة عن الشعب السوري الشقيق.

كما بحث معاليه التعاون المشترك وسبل تعزيزه. واستمراراً لدعم المملكة الطوعي لآليات الأمم المتحدة؛ قدم معالي الدكتور بندر العيبان دعم المملكة للمفوضية المقدر بمليون دولار.

من جانبها قدمت السيدة نافانيثم شكرها العميق لخادم الحرمين الشريفين، معبرة عن تقديرها لمواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان.

خلال كلمة مندوبها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف

المملكة تطالب الأمم المتحدة بإيقاف الانتهاكات بحق المسلمين الأبرياء

طالبت المملكة العربية السعودية، أمام مجلس حقوق الإنسان المنعقد في جنيف خلال مناقشة تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الذي عقد أخيراً، باتخاذ ضمانات لوقف الانتهاكات بحق المسلمين الأبرياء، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد النظام السوري .

وقال مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير فيصل طراد في كلمة المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف: «لقد مرت ثلاثة أعوام على أكبر تحد يواجه العالم الحديث والمتمثل في استمرار النظام السوري في الانتهاك المنهج لحقوق الإنسان وجرائم القتل والتعذيب ضد الشعب السوري حتى تجاوز عدد الضحايا ما يزيد على ١٤٠ ألف قتيل. ولا زال العالم يقف عاجزاً عن تحقيق تقدم ملموس في إنقاذ الشعب من براثن هذا النظام الدموي».

وأوضح أنه في هذا الصدد بذلت المملكة العربية السعودية وستبذل ما يمكن على المستوى الإنساني والسياسي لتقديم الدعم لهذا الشعب حيث بلغ إجمالي ما تم تقديمه في المجال الإنساني أكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

وفي الجانب السياسي أيدت المملكة الحل السلمي، كما شاركت مع مجموعة أصدقاء سورية في دعم إقامة مؤتمر «جنيف - ٢»، إلا أنه ومع الأسف عمل النظام على إفشال المؤتمر والعودة إلى نقطة الصفر.

وأضاف أن المملكة بذلت الجهود لإقرار قرار مجلس الأمن الأخير ٢١٣٩ القاضي بالسماح بمرور المواد الإغاثية دون تعطيل لإنقاذ الشعب السوري، إلا أن النظام السوري لم يلتزم بهذا القرار حتى الآن، مطالباً مجلس حقوق الإنسان باتخاذ القرار المناسب ضد هذا النظام.

وفي الشأن الفلسطيني ، قال السفير طراد: إنه بالرغم من أن الأمم المتحدة جعلت من سنة ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني إلا أننا لاحظنا وباستغراب عدم تطرق البيان إلى الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يعانيه الشعب الفلسطيني من انتهاك يومي صارخ لحقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي نطالب معه مجلسكم الموقر باتخاذ كل ما من شأنه ضمان التزام هذه القوات بقرارات الشرعية الدولية والكف عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والبدء بإتخاذ الخطوات العملية لإنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود ١٩٦٧م كما نصت على ذلك قرارات الشرعية الدولية.

وقال مندوب المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف : إنه على الرغم من الجهود الدولية وجهود المجلس لإيقاف العنف، والقتل وانتهاك حقوق الإنسان على أساس مذهب أو عرق إلا أننا نجد وبكل أسف استمرار الانتهاكات ضد مسلمي الروهينجا في ميانمار والمسلمين في جمهورية إفريقيا الوسطى ، وإننا هنا إذ نؤيد استمرار لجنة تقصي الحقائق في هذه الدول فإننا نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ الضمانات اللازمة لوقف هذه الانتهاكات بحق المسلمين الأبرياء.

وأكد أن التوافق على مبدأ شمولية حقوق الإنسان لا يعني على الإطلاق إلغاء الاختلافات الثقافية والأخلاقية والدينية التي تشكل حياة البشر على كوكبنا ، وهو الأمر الذي يعني ضرورة رفض محاولات البعض الدفع بحقوق غير متفق عليها أخلاقياً وعقائدياً ، وقال : إن وحكومة بلادي تؤكد في هذا الصدد ما أقرته المادة ١٦ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أن العائلة هي المصدر الأساسي لتكوين المجتمعات ، وأن مؤسسة الزواج الطبيعي بين الرجل والمرأة هي الأصل في ذلك ومن ثم فإننا نرفض وبشدة أية محاولات للتسويق لأنماط من الحقوق غير متوافقة مع الفطرة الإنسانية وعلى الأخص فيما يسمى بحقوق المثليين فهي بالنسبة لنا تخالف الشريعة الإسلامية التي تتخذها بلادي دستوراً ومنهاجاً.